وزارة التربية والتعليم العالي المديريّة العامة للتربية دائرة الامتحانـات الرسميّة	امتحانات الشهادة الثانوية العامة الفرع: الاجتماع والاقتصاد	دورة الـعام ٢٠١٩ الاستثنائية الاثنين ٢٩ تموز ٢٠١٩ للمكفوفين

مسابقة في مادة الاجتماع **الاسم:**
المدّة ثلاث ساعات **الرقم:**

المجموعة الأولى إلزاميّة: استخدام مفاهيم وتقنيات. **(٨علامات)**

١- سمّ المفهوم الاجتماعي الذي تعكسه كل مجموعة من العبارات الآتية:

أ- الفنون – القوانين – الأعراف – العادات – التقاليد – المعتقدات. **(٠,٢٥علامة)**

ب- انتقال الأفراد داخل منظومة الطبقات الاجتماعية – تغير في نمط العيش – تعديل في الموقع الاجتماعي - التحوّل من مستوى اجتماعي اقتصادي إلى مستوى آخر. **(٠,٢٥علامة)**

٢- ميّز بفارق واحد بين:

أ- السياسة الاجتماعيّة في النظام الليبراليّ الحديث والسياسة الاجتماعية في النظام الاشتراكيّ. **(٠,٥٠علامة)**

ب- المجتمع القرويّ والمجتمع الحضريّ. **(٠,٥٠علامة)**

٣- علّل بفكرة واحدة صحّة كل جملة من الجملتين التاليتين:

أ- يختلف شكل التضامن باختلاف شكل التجمّعات. **(٠,٥٠علامة)**

ب- شكّل العهد الشهابيّ إرساءً لقواعد دولة العناية في لبنان. **(٠,٥٠علامة)**

٤- صنّف العبارات التالية وفق مجموعتين متجانستين، ثمّ برّر إجابتك. **(١,٥٠علامة)**

الاستفادة من التطّور التكنولوجيّ العالميّ- نقل قيم المستعمِر- مستوى التعليم في الدولة- الظروف الطبيعيّة المحليّة- التجارة الدوليّة- موارد وثروات معدنيّة محليّة.

٥- فسّر العلاقة بين:

أ- التفاعل الثقافيّ والشخصيّة القاعديّة. **(٠,٥٠علامة)**

ب- القيم المحليّة والاندماج الاجتماعيّ. **(٠,٥٠علامة)**

ج- الراديكاليّة والتغيّر الاجتماعيّ. **(٠,٥٠علامة)**

٦- شهد المجتمع اللبنانيّ في الآونة الاخيرة، وبدعم من هيئات المجتمع المدني، حركة اعتصامات وتظاهرات لتحقيق عدد من المطالب الاجتماعيّة. في دراسة اجتماعية حول هذه الظاهرة وبهدف جمع المعلومات، طلب اليك استجواب مجموعة من المتظاهرين، وإجراء حوار مع باحث اجتماعيّ.

أ- سم التقنيّة المناسبة لكل من الخطوتين السابقتين، مبرّرا إجابتك لكل منهما. **(١علامة)**

ب- صغ سؤالاً ذا ثلاثة خيارات موجّهًا الى المتظاهرين لمعرفة أسباب التظاهر. **(٠,٥٠علامة)**

ج- صغ سؤالاً موجّهاً الى الباحث الاجتماعيّ حول دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيّر. **(٠,٥٠علامة)**

د- طلب إليك ملاحظة إحدى هذه التظاهرات. حدّد اثنين من العناصر التي يجب أن تراقبها. **(٠,٥٠علامة)**

اختر واحدة من المجموعتين الآتيتين:

المجموعة الاختياريّة الأولى: تحليل مستندات اجتماعيّة **(١٢علامة)**

المستند رقم ١:

بالرغم من وفرة الحريات كحرية الرأي والتعبير في لبنان...، ما زالت نسبة الممارسة الديمقراطية ضعيفة ومتدنية نظراً لضعف توفر: التمثيل الشعبي الصحيح في النظام السياسي، وفعالية آليات المحاسبة بالشكل المناسب.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، من يملك ثروات ضخمة ومن يُهَيمِن على وسائل الاعلام يضمن الفوز في الانتخابات النيابيّة، والحل لهذه المشكلة يكون بتضمين قانون الانتخابات نصوصًا تحدّد سقفًا للإنفاق الانتخابيّ وتضع ضوابط للإعلام والإعلان الانتخابيّ على غرار ما هو حاصل في سائر البلدان الأكثر تقدّمًا.

أما النقطة الثانية، أي وجود آليات فعّالة للمساءلة والمحاسبة، فهي أيضًا ضعيفة في لبنان، فالناخب لا يُحاسِب أو يُندِّد بأداء النائب أو سوء أدائه طوال عهده في النيابة، والنائب بدوره لا يُحاسِب الحكومة، وهذا كلّه إنْ دلّ على شيء فهو يدلّ على ضعف الثقافة الديمقراطيّة في المجتمع.

المصدر: سليم الحص، صوت بلا صدى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، ٢٠٠٣. (بتصرف)

المستند رقم ٢:

تمكّنت المرأة اللبنانية، خلال الفترة الأخيرة، من إثبات جدارتها في الانخراط في سوق العمل والقدرة على الانتاجيّة بطريقة احترافيّة، إلّا أنّ الأرقام والإحصاءات الجديدة تظهر أنّ مشاركتها في الحياة الاقتصاديّة لا تتعدّى ٢٣% حتى اليوم، على الرغم من كونها تُشكّل نصف المجتمع، وعلى الرغم من التحاقها في التعليم العالي حيث تتقارب نسبة النساء الجامعيات بنسبة الرجال الحاصلين على مستوى تعليم جامعي.

...إلّا أنّ واقع المجتمع الذكوريّ، يبقى غير منصِفٍ بحقها، خصوصًا لناحية الأجر، بحيث لا يزال يُسجِّل فجوة في الدخل بين النساء والرجال، تصل

نسبتها مثلاً الى ٣٨% في قطاع النقل والاتصالات، وكذلك لجهّة فرص الترقّي المهني حيث تُشكل نسبة مشاركة المرأة ٦,٢% في الكوادر العليا، كما لناحية مشاركتها السياسية الخجولة؛ وهذا يُشكل دليلاً قاطعًا على عدم الاعتراف الحقيقي بقدرات المرأة الفكريّة والثقافيّة التي تمكّنها من الانخراط في العمل السياسي وعلى عدم استثمار شهاداتها العلميّة الجامعيّة.

المصدر: الديار، تقارير خاصة، متى تشارك المرأة في صناعة القرار، ٢٠١٣ (بتصرف)

المستند رقم ٣:

إنّ السبب الرئيس لهجرة اللبنانيين، كما ظهر من الدراسات الميدانيّة، هو السعي وراء "العمل اللائق" وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام. وتشير الدراسات عينها إلى أنّ نسبة مرتفعة (٤٣ %) من المهاجرين الشباب من الجنسين (١٨-٣٥ سنة) هم من الجامعيين، ٣٧ % منهم من المتخصصين في الهندسة والتكنولوجيا والعلوم و٣٠ % في الإدارة والخدمات و١٣ % في الطب. كما تبيّن الدراسة أنّ نسبة الجامعيّين الشباب في المهجر هي أعلى من نسبتهم بين المقيمين وهي في تصاعد مستمر، مما يعني أنّ هجرة "الأدمغة والكفاءات" بين الشباب تفوق هجرة الشباب الأقل علماً وتتزايد مع الوقت؛ وأن لبنان يفقد الكفاءات العلميّة والمهنيّة التي تسهم في بناء الوطن. ومن المؤسف أن أغلبية الشباب المهاجر، وفق دراسة لجامعة القديس يوسف، تفيد أنها لا تنوي العودة إلى لبنان إذ تبلغ نسبة هؤلاء ٥٤ % من مجموع الشباب المهاجرين. إنّ الهجرة تلعب الى حدّ كبير دور صمّام أمان لارتفاع البطالة، بمعنى أنه لولا الهجرة لكانت مستويات البطالة في لبنان، التي تتراوح ما بين ٩ و ١٤ % في السنوات العادية، أعلى بكثير ولربما تصل الى ما فوق ٢٠ %.

المصدر: جريدة النهار، رياض طبارة، سبب الهجرة، آب ٢٠١٣.

أجب عن الأسئلة التالية من خلال المستندات الواردة أعلاه:

١- أ- استخرج من المستند رقم ١، اثنين من الأسباب التي تدل على ضعف الممارسة الديمقراطية في لبنان. **(٠,٥٠علامة)**

ب- استنتج نوع الرأسمال (بحسب بورديو) الذي يوفّر الفوز في الانتخابات. مبرّراً إجابتك بدلالة. **(١علامة)**

٢- قيّم واقع الديمقراطيّة في لبنان من خلال المستند رقم ١. **(١علامة)**

٣- أ- استخرج من المستند رقم ٢، ثلاثة مظاهر للتفاوت الاجتماعيّ، ثم اذكر شكل هذا التفاوت. **(١علامة)**

ب- استنتج الشرطين غير المتوفرين بشكل كافٍ لاندماج المرأة نتيجة هذا التفاوت. **(٠,٥٠علامة)**

٤- أ- يشير المستند رقم ٣ الى هجرة فئة من قوى التغيّر، حدّدها، ثم اذكر نوعها. **(١علامة)**

ب- بيّن من المستند نفسه الأثر الإيجابيّ للهجرة. **(٠,٥٠علامة)**

٥- يشير المستندان رقم ٢ و٣ إلى ضعف استثمار لبنان لنوع معيّن من الرأسمال (بحسب بورديو)، سمّ هذا الرأسمال ثمّ قدم دلالة عليه من كل مستند. **(١,٥٠علامة)**

٦- بيّن العلاقة بين المستندات الثلاثة من جهة وإمكانية تقدم المجتمع اللبناني من جهة أخرى. **(١علامة)**

٧- يواجه المجتمع اللبناني عدداً من المشكلات الاجتماعية التي تحدّ من امكانية الترقّي الاجتماعيّ، مستعينًا بالمستندات وبمعلوماتك المكتسبة، اكتب نصًّا: تحدّد فيه المشكلات الثلاث الأساسية التي تعرضها المستندات، موضحًا سببًا لكل منها، مبيناً علاقتها بالنماذج الثلاثة التي يرتكز عليها النظام الديمقراطي لتحفيز الحراك الاجتماعيّ، مقترحاً ثلاثة إجراءات مناسبة لمواجهة هذه المشكلات، مبيّنًا النتيجة المتوخاة. **(٤علامات)**

المجموعة الاختيارية الثانية: دراسة موضوع اجتماعي **(١٢علامة)**

المستند:

إذا كانت بيروت تجمع مختلف اللبنانيّين من مختلف المناطق والمذاهب، وتخلق حالة من التلاقي بين هذه المكونات، فإن المضاربات العقاريّة، الظروف الاجتماعيّة - الاقتصاديّة الصعبة، تراجع القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الشقق السكنيّة، ستدفع أصحاب الدخل المحدود المتوسط والمنخفض إلى الخروج من العاصمة نحو المناطق المحيطة بها، حيث تتجمع كل فئة سكانيّة متجانسة مناطقيًا وطائفيًا لتتكتل في مناطق سكنيّة واحدة، ما سيعزّز حالة العزلة الاجتماعيّة والوطنيّة، ويكرّس الانتماءات الأولية على حساب الولاء الوطنيّ.

إنّ الدور الحيوي الذي يلعبه موضوع السكن في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي يتطلب بالضرورة، تدخّل الدولة لحماية حق السكن، وتفعيل مؤسساتها لاسيّما الاقتصاديّة - الاجتماعيّة، كالمجلس الاقتصاديّ - الاجتماعيّ ولجنة مؤشّر غلاء الأسعار، وإقرار القوانين اللازمة كي يكون الحدّ الأدنى للأجور قادرًا على تأمين حقوق المواطنين وعلى رأسها الحق بالسكن اللائق. كما يفترض وبالضرورة أن تلعب الدولة دورًا راعياً خاصة للفئات الاجتماعية الأضعف أي أصحاب الدخل المحدود.

المصدر: المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، اسعد سمور، الاسكان في لبنان، ٢٠١٦/٧/١ (بتصرف)

إن التجمعات السكانيّة تعكس درجة التكيّف والتضامن لدى الفئات الاجتماعيّة في لبنان، إلا أن المشكلات التي نواجهها تهدّد الاستقرار الاجتماعي خاصة في ظل ضعف تدخّل الدولة ومؤسّساتها. مستفيدًا من معطيات المستند ومن معلوماتك المكتسبة عالج هذا الموضوع متناولًا النقاط التالية:

- السياسة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي والعلاقة بينهما.
- مشكلة السكن: ثلاثة من أسبابها - انعكاسها على عملية التكيّف الاجتماعي في المدينة.
- اثنتين من الصعوبات التي تعيق نجاح دولة العناية في لبنان.
- اثنين من برامج السياسة الاجتماعية التي يجب تفعيلها ومقترحاً إجراءً لكل برنامج للحدّ من المشكلات ولتحقيق الاندماج الاجتماعي.